تأثير الانتفاضة في الاقتصاد الاسرائيلي

(قراءة اولية)

نافذ عليّان

مع استمرار تصاعد انتفاضة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، تزداد حدة الازمة التي يمر بها الاقتصاد الاسرائيلي؛ اذ يؤدي استمرار اضراب الفلسطينيين عن العمل في اسرائيل، ومقاطعة البضائع الاسرائيلية، اضافة الى المصاريف الاضافية للجيش، الى تعاظم تأثير الإنتفاضة في الاقتصاد الاسرائيلي.

وعلى الرغم من قلة المعلومات المتوفرة عن حدود الضرر الذي تعرض له الاقتصاد الاسرائيلي، والتي تحد من امكانية رسم صورة دقيقة وشاملة للخسائر الناجمة عن استمرار الانتفاضة؛ فان ذلك لا يحول دون محاولة تقدير هذه الخسائر، استناداً الى امرين: الاول، تحديد قنوات التأثير الاقتصادي للاراضي المحتلة على اسرائيل؛ والثاني، مقارنة هذه القنوات بالتصريحات الصادرة عن المسؤولين في الحكومة الاسرائيلية، والتي تتناول الاضرار التي لحقت بالاقتصاد الاسرائيلي بسبب الانتفاضة. وعلى الرغم من ان تصريحات المسؤولين الاسرائيليين تحاول التقليل من شأن الخسائر الناتجة عن الانتفاضة، لدوافع سياسية، فان استنادنا اليها في رسم صورة خسائر اسرائيل الاقتصادية يتضمن تحفظاً من مستوى دقتها؛ لذلك، فنحن نتعامل معها باعتبارها تمثل الحد الادنى للخسائر الفعلية.

يهمنا، في هذا المجال، تحديد الحجم التقديري لخسائر اسرائيل الاقتصادية في الشهور الخمسة الماضية، لتقدير اهمية سلاح «الاضراب والمقاطعة» في الكفاح الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من اجل التحرر واقامة الدولة المستقلة. كما تفيد دراسة الخسائر في تحديد الوسائل التي تحد من استخدام سلاح «الاضراب والمقاطعة» وتقلل من أثره، بهدف البحث في سبل التغلب عليها بما يفتح آفاقاً رحبة لتشديد فاعلية الكفاح على المحور الاقتصادي.

قنوات التأثير في الاقتصاد الاسرائيلي

ركّزت السياسة الاسرائيلية، منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، على تفتيت اسس الاقتصاد الفلسطيني في المناطق المحتلة، وربطه بالاقتصاد الاسرائيلي. وتنوعت الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الهدف؛ وكان ابرزها: سياسة مصادرة الاراضي، والاستيطان، وتقييد استخدام المياه في الري، ووضع القيود على تسويق المنتجات الفلسطينية في اسرائيل، أو التصدير للخارج، وعدم السماح بوجود نظام مصرفي محلي لتمويل قطاعات الانتاج في المناطق المحتلة، وزيادة الاعباء الضريبية،